

راي ميا والسكران والمغني عليه كذلك يراجع اه قيل وهذا ثابت في نسخة
الشم الاصلية مسافط من نسخة المصحف اقول ويؤيد هذا الخبر ما في
التاريخية ايضا عن السراجيه المخبون اذا اجنب ضم افاق لا غسل عليه
اه وكانه مبني على القول بعدم الغسل على من اسلم جنباً لعدم التكليف
وقت الجنابة لكن الاصح خلافه كما علمت فلذا كان المخبون كذلك وقوله
وهو والسكران والمغني عليه كذلك اي في جريان الخلاف فيها لوراي
ميا لعدم التكليف وقال يراجع لعدم رويته ذلك وفي التاريخية
اغثنى عليه فافاق ووجد مذياً ومياً فلا غسل عليه اه ومقتضاه
جريان الخلاف ايضا الا ان يقال المراد انه يراي بل لا شك انه مبني
او مذي وقدم الله عند قوله وروية مستفيضة انه خرج روية المكران
والمغني عليه المذي وقدمنا هناك عن المنية وعندها ان بروية
التي يجب الغسل **قوله** فان اسلم طاهراً من الجنابة والجبض والنفاس
اي بان كان اغتسل واسلم صغيراً تامل **قوله** او بلغ بالسن اي بلا
روية شبيهة وسن البلوغ على المغني به خمس عشرة سنة في الجارية
والفلام كما سياتي في محله **قوله** وسن اء هومن سنن الزوايد كما في
القهستاني وذهب بعض مشايخنا الي ان هذه الاغتسالات الاربعة
ستحبة اخذ من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسن وذكر في شرح
المنية انه الاصح وقواه في الفتح لكن استظهر تلميذه ابن اسحاق في المنية
استدانه للجمعة لنقل المواظبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم
الوجوب والجواب عما يجادل فيها في البحر وغيره **قوله** هو الصحيح اي كونه
للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن الكمال وهو قول ابو يوسف
وقال الحسن بن زياد انه اليوم وتبني الي محمد والخلاف المذكور جار
في غسل العيد ايها كما في القهستاني عن التبعة واشتر الخلاف فيمن لا
جمعة عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء
نال الفضل عند الحسن لا عند الثايني قال في الما في وكذا فيمن
اغتسل

ابن بكير

اغتسل قبل العز وصلي بدتيل عند الثايني لا عند الحسن لانه اشترط ايقاعه
فيه اظهار الشرفه ومزيد اختصاصه من غيره كما في النهي قيل وفيمن
اغتسل قبل العز واستظهر في البحر ما ذكره الله عن الثاينة من انه لا يعتبر
اجماعاً لان سب مشروعيته دفع حصول الاذي من الرابحة عند الجماع
والحسن وان قال هو لليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا يضر
تخلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند ابو يوسف يفره وليسيدي
عبد الغني النابلسي هنا بحث نفيس ذكره في مشرح هدية ابن العماد
حاصله انهم صرحوا بان هذه الاعمال الاربعة للظنفة لا للظها
مع انه لو تخلل الحدث تزداد النظافة بالوضوء متانياً ولان كانت
لنظافة للظهازة ايضاً فهي حاصلة بالوضوء متانياً بقاء النظافة
فالاولي عند الاجزاء ان تخلل الحدث لان مقتضى الاحاديث
الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط اه اقول ويؤيد طلب
التكبير للصلاة وهو في الساعة الاولى افضل وهي الي طلوع الشمس
فربما يعسر مع ذلك بقاء الوضوء الي وقت الصلاة ولا سيما في اهل
الارام واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وما
اداه ذلك الي ان يصلي حاقنا وهو حرام ويؤيد ايضاً ما في المعراج
لو اغتسل يوم الخميس او ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود
وهو قطع الرابحة اه **قوله** اجتمعوا مع جنابه اقول وكذا لو كان معهما
كسوق واستسقا وهذا اله اذ انوي ذلك ليحصل له ثواب الكل
تامل **قوله** كما في غرر الاذكار هو شرح درر البحار الخلق في مذاهب
الايمنة الاربعة الكبار ومذهب الصاحبين علي طريقة جمع البحرين مع حاشية
الايجاز والاختصار للعلامة القزويني الحسيني وقد ذكر في اخره ان الله
في نحو شهر ونصف لا تخلل وعندني بشرح عليه للعلامة محمداً الشهرستاني
الفايري سماه غرر الافكار وعلم بشرح للولاية قاسم قتلوا بها تسمى
ابن الهمام ولعله الذي نقل عنه الله **قوله** وغيره كاهدية وصور الشريعة